الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.250/1 (Part I)
16 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية
المخصص لخطة التنمية

مشروع تقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة التنمية*

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - التوصية ٢

المرفق

خطة للتنمية ٣

أولا - الإطار والأهداف ٤

ثانيا - إطار السياسة العامة**

ثالثا - المسائل المؤسسية والمتابعة***

* صدرت هذه الوثيقة في ثلاثة أجزاء. وسيصدر تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص في شكله النهائي بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/51/45).

** يرد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part II).

*** يرد في الوثيقة A/AC.250/1 (Part III).

180697 170697 97-16314

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٦/٤٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة، في مطلع عام ١٩٩٥، يتولى صياغة أكثر تفصيلا لخطة للتنمية، ويرأسه رئيسها. وفي مقررها ٤٩٧/٤٩، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قررت الجمعية العامة أن يواصل الفريق العامل عمله خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، بغية وضع صيغة نهائية لخطة للتنمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٢ - وفي مقررها ٤٩٠/٥٠، المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر١٩٩٦، قررت الجمعية العامة أن يواصل الفريق العامل عمله خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بغية اختتام أعماله في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة التقدم المحرز خلال الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجمعية العامة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

٣ - وعقد الفريق العامل ست جلسات خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وعقدت الجلسة الأولى من ١١ إلى ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، والثانية من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والثالثة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والرابعة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، والخامسة يوم ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، والسادسة في - حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤ - وتولى رؤساء دورات الجمعية العامة التاسعة والأربعين والخمسين والحادية والخمسين، السيد أمرا إيسي (كوت ديفوار)، والسيد دييغو فريتاس دو أمارال (البرتغال)، والسيد غزالي إسماعيل (ماليزيا)، على التوالي، رئاسة الفريق العامل.

٥ - وفي الجلسة الخامسة للفريق العامل، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٥، تم اختيار السيد رينيه فاليري مونغبيه (بنن) والسيد بيتر أوزفالد (السويد) نائبين لرئيس الفريق العامل.

٦ - وفي أول اجتماع تنظيمي للفريق العامل خلال دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، المعقود في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧، أعيد تثبيت السيد بيتر أوزفالد (السويد) نائبا للرئيس، واختير السيد بيرسي مانغوايلا (ليسوتو) نائبا لرئيس الفريق العامل، خلفا للسيد مونغبيه (بنن). وفي أول اجتماع للفريق العامل خلال الدورة الحادية والخمسين، اختير السيد مايكل باولز (نيوزيلندا) نائبا لرئيس الفريق العامل، خلفا للسيد أوزفالد (السويد).

ثانيا - التوصية

٧ - في الجلسة ...، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قرر الفريق العامل أن يوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ١٢٦/٤٩، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة يتولى صياغة أكثر تفصيلا لخطة التنمية تكون شاملة وعملية المنحى، ويبدأ أعماله في أقرب موعد ممكن في عام ١٩٩٥ برئاسة رئيس الجمعية العامة،

"١ - تحيط علما بتقرير فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لخطة للتنمية[(١)]؛

"٢ - تقر خطة التنمية بالصيغة الواردة في مرفق هذا القرار".

المرفق

خطة للتنمية

١ - · تعد التنمية من أهم أولويات الأمم المتحدة. والتنمية عبارة عن التزام متعدد الأبعاد بتحقيق نوعية أعلى من الحياة للناس كافة. والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كلها عناصر مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة.

· والنمو الاقتصادي المطرد ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، خاصة البلدان النامية. وعن طريق هذا النمو، الذي يجب أن يكون ذا قاعدة عريضة حتى يعم كل الناس بالفائدة، ستتمكن البلدان من تحسين مستويات معيشة شعوبها من خلال محو الفقر والجوع والمرض والأمية، وبتوفير المأوى المناسب، وتأمين فرص العمل للجميع، وصون سلامة البيئة.

· كذلك، فإن الديمقراطية، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة في قطاعات المجتمع كافة، والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني، إنما تعد كلها عنصرا لا غنى عنه للأسس اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الشعوب.

---

(١) سيصدر في شكله النهائي بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/51/45).

ومن الأمور الأساسية للتنمية تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة، على قدم المساواة، في جميع مجالات المجتمع.

٢ - وبناء على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا، وكذا سائر الاتفاقات ذات الصلة، فإن خطة التنمية ترمي إلى تنشيط وتجديد وتعزيز شراكة من أجل التنمية، تستند إلى مقتضيات المصالح المشتركة والترابط الحقيقي. وهي شاهد على الالتزامات المتجددة لجميع البلدان بحشد الجهود القومية والدولية تحقيقا للتنمية المستدامة، وبتنشيط وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، تقر خطة التنمية بما للسياسات والتدابير الوطنية من أهمية قصوى في عملية التنمية، وتدعو إلى العمل على تهيئة مناخ اقتصادي دولي نشط ومنشط، يشتمل على عناصر منها نظام تجاري انفتاحي، محكوم بقواعد، منصف، ومأمون، وغير تمييزي، وشفاف، وقابل للتنبؤ، ومتعدد الجوانب، فضلا عن تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة؛ كما تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي في تعبئة وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية من جميع المصادر، ووضع استراتيجية لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الدين الخارجي وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وكفاءة استغلال الموارد المتاحة.

أولا - الإطار والأهداف

ألف - الإطار

١ - التنمية والسلام والأمن

٣ - السلام والتنمية مترابطان ارتباطا وثيقا ومتكافلان. وينبغي كذلك تحقيق التنمية كغاية في حد ذاتها. فلا غنى عن التنمية إذا أريد تحقيق السلام والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها. ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دون تنمية. والعمليات المتصلة بـ خطة التنمية وخطة السلام يكمل بعضها البعض. وكيما يتسنى دوام السلام والاستقرار، يتحتم العمل وطنيا وممارسة التعاون الفعال دوليا للعمل من أجل حياة أفضل للجميع في ظل قدر أكبر من الحرية، ومن العوامل الحاسمة في ذلك القضاء على الفقر.

٤ - ولا يمكن بلوغ التنمية في غياب السلام والأمن أو مع عدم احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وجهود التنمية كثيرا ما تهمَل أو تقل أو تُترك في ظروف الحرب والطوارئ قصيرة الأجل والاحتياجات الإنسانية. ويترتب على النفقات العسكرية المفرطة، وتجارة الأسلحة واستثمار الأموال في إنتاج الأسلحة وحيازتها وتكديسها أثر سلبي على توقعات المستقبل بالنسبة للتنمية. ومع تخفيف حدة التوترات الدولية، هناك فرصة للحد، حسب الاقتضاء، من النفقات العسكرية واستثمار الأموال في إنتاج الأسلحة وحيازتها، بما يتماشى مع احتياجات الأمن القومي، وذلك بهدف زيادة الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(أ) العولمة والتعاون الإقليمي والتكافل: الحاجة إلى التزام بالشراكة

٥ - لقد حدثت تغييرات هائلة، ولا سيما في مواكبة نهاية الحرب الباردة، من شأنها أن تثير تساؤلات حول بعض الطرق التقليدية لمواجهة تحديات التنمية.

٦ - وثمة تغير متزايد الأهمية يمس جميع البلدان يتمثل في عملية العولمة المدفوعة بقوى السوق، ولا سيما ما يعود إلى هذا التغير من تقدم سريع في مجال تبادل المعلومات ومجالات الاتصالات. وتشمل العولمة درجات متفاوتة من تزايد اندماج الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا واليد العاملة. وقد أسفر هذا عن انفتاح أكبر، وعن حرية أكثر لانتقال عوامل الإنتاج وأتاح مزيدا من الفرص للتعاون الدولي. كما أن الزيادة الكبيرة في التبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال والتطورات التكنولوجية تتيح فرصا جديدة للنمو في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. وهناك أيضا أشكال هامة أخرى لعملية العولمة منها نشر الأفكار والثقافات وأنماط المعيشة الناشئة عن الابتكارات في مجالَي النقل والاتصالات، على نطاق أوسع. وتتيح العولمة للبلدان إمكانية تقاسم الخبرات والاستفادة من إنجازات بعضها البعض أو التعلم من الصعوبات التي واجهتها، وتشجيع التبادل المشترك للمثل العليا والقيم الثقافية والطموحات، مع مراعاة الاعتراف بالتنوع الثقافي.

٧ - وتوفر عولمة الاقتصاد العالمي فرصا وتحديات لعملية التنمية كما تثير مخاطر وشكوكا. وقد ترتب على عملية العولمة وزيادة التكافل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن أصبح من المتعذر على فرادى البلدان أن تعالج عددا متزايدا من المسائل معالجة فعالة، ومن ثم فإن التعاون الدولي مطلوب. أضف إلى ذلك أن جهات فاعلة غير حكومية ذات باعٍ عالمي، مثل الشركات عبر الوطنية، والمؤسسات المالية الخاصة والمنظمات غير الحكومية تقوم بدور هام في الشبكة الجديدة للتعاون الدولي.

٨ - وأدت زيادة التكافل بين الدول إلى تسارع عملية تعميم القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي ونشر آثارها بالتالي في سائر الاقتصاد العالمي. ويصح هذا بوجه خاص على توقعات التنمية للبلدان النامية التي تأثرت بالعولمة بصفة خاصة.

٩ - والتكامل المالي العالمي يضع أمام المجتمع الدولي تحديات وفرصا جديدة. وسلامة سياسات الاقتصاد الكلي المحلية، التي يتبعها كل بلد حيال تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي ونموه، تعتبر عنصرا أساسيا لتحديد تدفقات رأس المال الخاص، كما أن لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، حيثما اقتضى الأمر، وتهيئة مناخ اقتصادي دولي، دورا هاما في زيادة فعاليتها. وعولمة الأسواق المالية قد تولد مخاطر جديدة من عدم الاستقرار، تشمل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتقلب التدفقات القصيرة الأجل لرؤوس الأموال، مما يقتضي من جميع البلدان أن تتبع سياسات اقتصادية سليمة، وأن تدرك ما لسياساتها المحلية من آثار اقتصادية خارجية. وهناك حاجة لزيادة تدفقات رأس المال الخاص ولتوسيع نطاق استفادة جميع البلدان النامية من هذه التدفقات. ومن ثم، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المنخفضة الدخل، خاصة في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى إيجاد المناخ التمكيني اللازم لاجتذاب هذه التدفقات.

١٠ - وزيادة القدرة على مواجهة هذه التيارات تستلزم اتباع سياسات داخلية سليمة فضلا عن توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية. ورغم ظهور براعم نمو جديدة في عدد من البلدان النامية من شأنها أن توفر نصيبا متزايدا من عوامل تنشيط التنمية العالمية، فمن المرجح أن يظل دور البلدان المتقدمة النمو في التمويل العالمي دورا متفوقا لفترة طويلة من الزمن. والسياسات التي تتبعها في شؤونها الداخلية ستكون، في ظل أسواق رأس المال المتزايدة العولمة، ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبقية العالم لما لها من تأثير كبير على النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي على البيئة الاقتصادية الدولية.

١١ - وعلى الرغم من أهمية توافر بيئة اقتصادية دولية مواتية، فإن كل بلد بمفرده يتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الرئيسية عن سياساته الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية. وبغية الاستفادة من الاقتصاد العالمي المتسارع الاندماج، على جميع البلدان أن تعتمد سياسات داخلية سليمة ومستقرة، وأن تعالج أوجه الخلل الداخلية والخارجية، وأن تشجع على إجراء عملية تكيف مستمرة. كما تتسم السياسات الوطنية السليمة بأهمية كبيرة في امتصاص الصدمات الخارجية. كما أن السياسات الوطنية لجميع البلدان تنتفع من تحسين المؤسسات السياسية والنظم القانونية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وينبغي أن يعمل على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية.

١٢ - وتؤدي العولمة والتكافل إلى تعميق الحاجة إلى التعاون الدولي وإلى خلق فرص أكبر لهذا التعاون. وتبين المشاكل والمسائل الناجمة عن العولمة والتكافل بكل وضوح أن هناك مصلحة عامة مشتركة فيما بين جميع البلدان في حلها ومواجهتها. وإن التعاون الإنمائي الدولي القائم لا على التضامن فحسب وإنما على المصلحة المتبادلة والشراكة أيضا، يشكل جزءا أساسيا من هذا الجهد. ومع انحسار المواجهات العقائدية وازدياد العولمة، وتعميق التكافل بين الدول، نشأت فرصة تاريخية لإجراء حوار بنّاء فيما بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والقيام بتعبئة سياسية لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية استنادا إلى الشراكة الحقة وتبادل المصالح والمنافع. وخطة التنمية هذه إنما تشهد على التزامنا باغتنام هذه الفرصة.

١٣ - وقد أفضى تعميق التكافل بين البلدان، بالفعل إلى ظهور وتقوية التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية. وتم الاعتراف بها كأدوات هامة لتنشيط النمو الاقتصادي العالمي وتوسيع التجارة. وهي لا توفر إطارا لتعزيز وتحسين التعاون بين الدول فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية فحسب وإنما في المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام مشترك أيضا. وإن التجمعات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية ذات التوجه الخارجي والتي تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتكمله تمثل جهات فاعلة هامة في عملية التنمية العالمية.

(ب) تنوع تجارب التنمية وأثر العولمة

١٤ - يتجلى من سجل تجارب البلدان في مجال التنمية وجود اختلافات من حيث النجاح ومن حيث الفشل. فقد شهد عدد من البلدان النامية نموا اقتصاديا سريعا في الآونة الأخيرة وأصبحت من الشركاء النشيطين في الاقتصاد الدولي. وعملت هذه البلدان، التي حافظت على معدل نمو اقتصادي مرتفع، على زيادة حصتها في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، فوسعت بذلك من نطاق دورها في الاقتصاد العالمي.

١٥ - وفي الوقت نفسه، يواصل كثير من البلدان النامية مواجهة الصعاب في المشاركة في عملية العولمة، ويواجه خطر البقاء على هامش عملية العولمة والاستبعاد منها بالفعل. ولا يزال كثير منها واقعا في وهدة الفقر والجوع وسوء التغذية والركود الاقتصادي، بما في ذلك بطء النمو الاقتصادي أو سلبيته. وقد تجاوزها قطار التغييرات العالمية الحاصلة في مجالات التمويل والاتصالات والتكنولوجيا رغم ما بذلته من جهود لإجراء إصلاحات اقتصادية، ومن ضمنها برامج التكيف الهيكلي. ولا تزال الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على اتساعها غير المقبول. ولا تزال توجد في الاقتصاد العالمي حالات خلل وعدم يقين تؤثر على جميع البلدان ولكنها تؤثر بوجه خاص على مصالح البلدان النامية. ونعيد تأكيد الحاجة إلى زيادة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

١٦ - ويتفاوت مجال التنمية تفاوتا واسعا لا فيما بين البلدان فحسب وإنما يتفاوت بشدة في داخلها أيضا. وتشير الحالات المتفاوتة للبلدان إلى أنه إلى جانب التدابير الشاملة اللازمة للعمل على قيام بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير محددة لعلاج الحالة في بلدان بعينها. ويتوقف النجاح غالبا على إزالة القيود الرئيسية التي تتفاوت بشدة من بلد إلى آخر. ومن شأن التعاون وتقاسم الخبرات فيما بين البلدان النامية أن يسهم إلى حد كبير في تحقيق هذا النجاح. ويتطلب كذلك أن يأخذ التعاون الإنمائي الدولي في الحسبان خطط البلدان النامية وبرامجها واحتياجاتها وأولوياتها وسياساتها في هذا الشأن. وتلزم إقامة شراكة دولية جديدة من أجل التنمية على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

(ج) الحالات الحرجة والمشاكل الخاصة في البلدان النامية:

- الحالة الحرجة في افريقيا
- الحالة الحرجة في أقل البلدان نموا
- المشاكل الخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية
- المشاكل الخاصة في البلدان غير الساحلية النامية

١٧ - تأتي الحالة الحرجة في افريقيا على رأس الشواغل. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع أن يزداد فيها الفقر زيادة كبيرة. وكثير من أجزاء هذه القارة يواجه مشاكل منها عدم كفاية الهياكل

الأساسية المادية والمؤسسية، وسوء تنمية الموارد البشرية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والجوع، وانتشار الأوبئة والأمراض، والبطالة والعمالة الناقصة. ومما يزيد هذه الحالة سوءا وجود عدد من المنازعات وحالات الكوارث. واجتماع هذه القيود والموانع المختلفة يجعل من الصعب على أفريقيا أن تستفيد بالكامل من عمليات العولمة وتحرير التجارة وأن تندمج بالكامل في الاقتصاد العالمي. وإن زيادة تعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية، واستخدامها على نحو أكثر فعالية، أمر حاسم لنجاح الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تضطلع بها البلدان الأفريقية. والتضامن الدولي أمر أساسي للتنمية في أفريقيا وتعاونها على الصعيد الدولي، والضرورة تقتضي تقديم الدعم استكمالا للموارد الوطنية التي تحشدها البلدان الأفريقية نفسها.

١٨ - إن الحالة الحرجة في أقل البلدان نموا، التي تقف بصورة واضحة على هامش الاقتصاد العالمي تتطلب أقصى درجات الاهتمام من المجتمع الدولي قاطبة، دعما للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المناسبة. وتشمل العوامل الرئيسية التي تعوق الفرص المحدودة المتاحة بالفعل لهذه البلدان للمشاركة في عملية العولمة وتحرير التجارة والانتفاع منهما، عوامل من قبيل العبء الثقيل للديون وخدمة الديون الواقع على اقتصاداتها، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتدني المستوى الاجمالي، بالقيم الحقيقية، للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي حدث في السنوات الأخيرة، وضآلة تدفقات الموارد الخاصة. وطبقا لمعظم مقاييس الرفاه الاقتصادي والبشري، تعتبر أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب إلى حد خطير. فمؤشراتها الاجتماعية منخفضة باستمرار بل ازدادت سوءا في بعض الحالات. وهياكلها الأساسية المؤسسية والمادية واهنة وتستلزم بالتالي زيادة الدعم الوطني والدولي لتقويتها.

١٩ - كما يلزم أن يولي المجتمع الدولي الاهتمام على سبيل الأولوية للمشاكل الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالتحديات والقيود الخاصة التي تعرقل تنميتها والناشئة عن مشاكل منها محدودية حجم أسواقها وقاعدتها من الموارد، وما تواجهه من مشاكل خاصة في مجالي النقل والاتصالات، وعن ارتفاع درجة قابليتها للتأثر بالأضرار البيئية والكوارث الطبيعية، هي تحديات وقيـــود لا بد من معالجتها.

٢٠ - والجهود الشاملة التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية تواجه عراقيل خطيرة من جراء الافتقار إلى منفذ بري إلى البحار الذي يتفاقم بفعل البعد والانعزال عن الأسواق العالمية والتكاليف التعجيزية للنقل العابر ومخاطره. ولا بد من التصدي للتحديات والقيود الخاصة التي تنفرد بها تلك البلدان.

(د) حقائق وتحديات ما بعد الحرب الباردة

'١' المشاكل والسمات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

٢١ - تتطلب المشاكل والسمات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عناية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالتحول المزدوج إلى الديمقراطية وإلى اقتصاد السوق في وقت واحد يجعل حالة هذه البلدان معقدة بشكل خاص ولا سيما فيما يتعلق بنموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. ونبراس هذه

العملية الجارية الآن وأساسها إنما هو احترام حقوق الإنسان وشفافية الحكم وصفته التمثيلية وخضوعه للمساءلة وسيادة القانون والسلام المدني.

٢٢ - والنسيج الاجتماعي لمجتمعات هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقال يتعرض لضغوط شديدة. فعمليات التكيف الهيكلي تأتي بمنافع اقتصادية ولكنها تخلق مشاكل اجتماعية لم تكن معروفة قبل مرحلة الانتقال. وتشمل الشواغر الرئيسية لهذه البلدان التدهور البيئي الشديد، وتفاقم الحالة السكانية ومشكلة تحويل الانتاج العسكري إلى الاستعمال المدني.

٢٣ - وسيكون لاكتمال عملية الانتقال وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي واشتراكها الفعال في المؤسسات المتعددة الأطراف أثر إيجابي لا على هذه البلدان نفسها فحسب بل على الاقتصاد العالمي أيضا. وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة لها زيادة التعاون الفعال في مجالات التجارة والاقتصاد والتمويل والعلم والتكنولوجيا مع جميع البلدان والمناطق. فإدماجها سيسهم في التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية وفي تبادل الدراية العلمية والصناعية ذات النفع المتبادل. وسيكون من المهم أيضا زيادة التعاون فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ومن أجل تحقيق هذا الادماج بسرعة، لا بد من تقديم الدعم الدولي الفعال للاصلاحات في هذه البلدان بتوفير الموارد الماليـــة والخبرة المؤسسية. ويجب أن تكفل التدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد زيادة الفوائد الناجمة عن الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي الى أقصى حد وتقليل آثارها السلبية الى أدنى حد بالنسبة لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية.

'٢' نهاية الحرب الباردة والبلدان النامية

٢٤ - لئن كانت نهاية الحرب الباردة قد عملت على تنشئة روح جديدة من الحوار والتعاون على الصعيد السياسي العالمي، فإن الحاجة تدعو إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية لكي تفضي على نحو متزايد إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية، على أن يكون من وسائل ذلك الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت في الآونة الأخيرة.

٢٥ - وفي فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن سجل التنمية لا يزال حتى الآن متباينا. فمن التطورات الإيجابية الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وما تمخضت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا من توافق في الآراء حول التنمية، وزيادة التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية. ومن جهة أخرى، برزت شواغل كبرى، كالانخفاض الذي شهدته الآونة الأخيرة في المعدلات الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وخطر تهميش البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، من الاقتصاد العالمي. وعلى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية أن تركز اهتمامها على كيفية تبديد هذه الشواغل بشكل فعال.

(هـ) الديمقراطية وشفافية الحكم وخضوعه للمساءلة، وتعزيز جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية

٢٦ - أدى تضاؤل النزاعات الايديولوجية إلى تحسين مناخ التعاون على كافة المستويات. وعلى الرغم من أنه لا توجد وصفة عالمية للتنمية الناجحة، فقد أخذ يظهر تقارب متزايد في الآراء حول أمور منها أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة تشكل عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة، التي هي إطار لجهودنا من أجل تحقيق معيشة من نوع أفضل لجميع الشعوب. وفي هذا السياق، فإننا نعيد تأكيد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، أمور مترابطة ومتداعمة.

٢٧ - ويعد احترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية، والمؤسسات الديمقراطية والفعالة، ومحاربة الفساد، وشفافية الحكم وصفته التمثيلية وخضوعه للمساءلة، والمشاركة الشعبية، واستقلال القضاء، وسيادة القانـــون والسلام المدني من أسس التنمية التي لا غنى عنها. وفي الوقت نفسه، نؤكد مرة أخرى أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وهو جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان. وكما جاء في إعلان الحق في التنمية، فإن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية. فالتنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الانسان، على أنه لا يجوز اتخاذ غياب التنمية ذريعة لتقليص حقوق الانسان المعترف بها دوليا.

٢٨ - والجهود التي تبذل لتعزيز المؤسسات والاجراءات الديقراطية جهود لها بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويتعزز الاستقرار الاجتماعي، اللازم للنمو المنتج، بوجود ظروف يستطيع فيها الناس أن يعبروا عن ارادتهم بسهولة. ومن ثم كانت المؤسسات الوطنية للمشاركة جوهرية.

٢٩ - وانتشار الفقر المطلق على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الانسان ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية. ومن غير المقبول أن يكون الفقر المطلق والجوع والمرض والافتقار إلى المأوى المناسب والأمية وانعدام الأمل مصير ما يزيد على بليون من البشر. ونحن نلتزم بهدف استئصال الفقر في العالم عن طريق الاجراءات الوطنية الحاسمة والتعاون الدولي كواجب أخلاقي اجتماعي وسياسي واقتصادي من واجبات الجنس البشري.

٣٠ - لقد بعثت الديمقراطية، وهي تنتشر في كل مكان، آمالا بتحقيق التنمية في كل مكان. وعدم الوفاء بهذه الآمال قد يوقد من جديد نار القوى اللاديمقراطية. والاصلاحات الهيكلية التي لا تراعي الواقع الاجتماعي قد تزعزع عمليات التحول الديمقراطي إذ تزيد من صعوبة تحقيق تلك الآمال. ومع أن من المسلم به أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأولى عن العمل على إيجاد بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة ومستقرة على الصعيد الوطني من أجل التنمية، يظل تقديم الدعم الدولي، بناء على طلب الحكومات التي يعنيها الأمر، وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من المكونات الحاسمة في هذا الجهد.

٣١ - ويتزايد الاعتراف بأن دور الدولة في التنمية ينبغي أن يستكمل بمساهمة الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وتقع على الدولة المسؤولية العامة في مختلف المجالات، التي تشمل ضمنها مسؤولية صوغ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وخلق بيئة مواتية للقطاع

الخاص؛ وينبغي للدولة أن تشجع المشاركة الفعالة من جانب القطاع الخاص والفئات الرئيسية في الأنشطة التي تكمل الأهداف الوطنية وتعززها.

٣٢ - ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي شكل من أشكال التدخل من أي دولة أخرى. وبمقتضى مبدأ التساوي في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فإن لكل الشعوب الحق في حرية تقرير وضعها السياسي، دون تدخل خارجي، وفي تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن على كل دولة أن تحترم هذا الحق وفقا لأحكام الميثاق.

باء - الأهداف

١ - تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية

(أ) تنفيذ جميع الاتفاقات والالتزامات الدولية المتعلقة بالتنمية

٣٣ - تتزايد الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بفعل الفرص والتحديات والمخاطر الجديدة التي يطرحها التكامل العالمي وتزايد الترابط في الاقتصاد العالمي، والحالة الحرجة والمشاكل الخاصة في كثير من البلدان النامية، والمشاكل الخاصة في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ولا غنى عن توافر إرادة سياسية قوية لإدامة مثل هذا التعاون. ومن خلال هذه الخطة، نجدد التزامنا ونسعى إلى إعطاء دفعة جديدة لشراكة عالمية من أجل التنمية.

٣٤ - عقد المجتمع الدولي خلال السنوات الخمس الماضية ونيّف عددا من المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية اتخذت فيها قرارات وأعلنت فيها التزامات تتعلق بالقضايا الانمائية الرئيسية كان الهدف منها تنشيط عملية التنمية والتعاون الدولي من أجل التنمية. ومن هذه القرارات والالتزامات الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع المعقود في جومتين، تايلند، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، والتزام كرتاخينا وجدول أعمال القرن ٢١ وشتى الاتفاقات والاتفاقيات التي اعتمدت بتوافق الآراء قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو في أثنائه أو بعده، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية.

٣٥ - وهذه المؤتمرت تشهد على أن منظومة الأمم المتحدة تشارك بنشاط في كل قضايا التنمية على اختلافها وعلى أنه ينبغي لها أن تواصل هذه المشاركة بصورة أنشط. وينبغي لجميع الدول والمنظمات الدولية أن تنفذ بصورة كاملة ما تم التوصل إليه في هذه المؤتمرات من الاتفاقات والالتزامات والأهداف المتفق عليها دوليا، إذ لا يمكننا، إلا بالتنفيذ الكامل، أن نثبت صدق الفكرة القائلة بأن هذه المبادرات الانمائية هي حقا من القضايا ذات الأولوية للمجتمع الدولي.

٣٦ - ويتطلب هذا التنفيذ، قبل كل شيء، توافر الارادة السياسية لدى جميع الجهات الفاعلة على كافة المستويات، فغالبا ما تكون الثغرة بين ما اتفق عليه وما تم تنفيذه واسعة أكثر مما ينبغي على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وإذا أريد التصدي بصورة فعالة للاحتياجات الانمائية لجميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، فلا بد لنا من الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها على المستوى الفردي والجماعي.

٣٧ - وتحقيقا لهذه الغاية نؤكد مرة أخرى، من خلال خطة التنمية هذه استمرار أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه المؤتمرات الدولية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة ونشدد على ضرورة تنفيذ نتائجها بصورة متكاملة ومترابطة ومتسقة وعلى تنسيق متابعتها.

(ب) تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها في التنمية

٣٨ - المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، هي أن يكفل لمنظومة الأمم المتحدة، في إطار ولايتها ذات الطابع المتعدد الأبعاد والمتكامل، أن تكون مجهزة للاضطلاع بدور قيادي في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية، وللعمل كمنتدى للتعبير عن الأهداف العالمية، وكداعية لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها الحق في التنمية، وحماية البيئة، فضلا عن تلبية الاحتياجات من المساعدة الانسانية، وصون السلام والأمن الدوليين.

٣٩ - إن لمنظومة الأمم المتحدة، بفضل بعدها العالمي وعضويتها العالمية وحيادها وولايتها الفريدة والشاملة المجسدة في الميثاق، دورا حيويا تؤديه في عملية التنمية. وتعزيز هذا الدور وهذه القدرة والفعالية والكفاءة يتطلب التركيز المستمر على قضايا التنمية وكفالة الأساس المالي السليم لها.

٤٠ - وتتجلى المجموعة الواسعة من القضايا التي تتصدى لها منظومة الأمم المتحدة فيما تضطلع به من الوظائف المختلفة، كالتي تضطلع بها الوكالات المتخصصة، ومنها مؤسسات بريتون وودز، واللجان الاقليمية. ولكل جزء من المنظومة دور محدد يقوم به في معالجة هذه القضايا. ولا يمكن تجاهل جوانب القوة والضعف النسبية بين مختلف أجزاء المنظومة. وفي تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها يجب أن تؤخذ هذه الحقائق الأساسية في الاعتبار وينبغي أن تركز البرامج على المجالات التي تتطابق فيها الاحتياجات المعينة والقدرة الخاصة للمنظمة.

٤١ - على أن البعد السياسي لخطة التنمية له الغلبة على هذه الاعتبارات الخاصة بالكفاءة والفاعلية في التنفيذ. فالأمم المتحدة فريدة من نوعها لأنها تدير مناقشات سياسية دولية في جميع المسائل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وينبغي لهذه المناقشات أن توفر الزخم السياسي للمنتديات الأخرى كي تضطلع بالسياسات والتدابير الضرورية. ومن هنا، ينبغي تكثيف التفاعل السياسي للأمم المتحدة ليس فقط مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة، ومنها مؤسسات بريتون وودز، واللجان الاقليمية ومع منظمات مثل منظمة التجارة العالمية، بل أيضا مع الجهات الفاعلة من غير الدول، وذلك بغية تعزيز العمل الفعال والتنسيق فيما بينها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة.

٤٢ - وهذه الخطة للتنمية ترسم إطارا جديدا للتعاون الدولي، وتحدد دور الأمم المتحدة، وكيف يمكن لهما أن يقدما مساهمة خاصة، وتبين أولويات التنمية والأطر الزمنية للتنفيذ وتبقي تنفيذ خطة التنمية قيد الاستعراض السياسي.

٢ - تعزيز التنمية بالاستناد إلى نهج متكامل

٤٣ - إن النمو الاقتصادي المطرد جوهري لتوسيع قاعدة الموارد للتنمية، وبالتالي للتحول الاقتصادي والتقني والاجتماعي. فهو يولد الموارد المالية والمادية والبشرية والتكنولوجية المطلوبة. وهو جوهري أيضا لاستئصال الفقر. ومن العوامل الحاسمة بالنسبة لتعزيز النمو والتنمية وجود اطار منفتح وعادل للتجارة، والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وقيام تعاون محسن في إدارة اقتصاد عالمي شامل وفي صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. ولئن كان القطاع الخاص هو محرك للنمو الاقتصادي، فإن الحكومة لها دور فعال وجوهري في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٤٤ - ومن أجل كفالة الأخذ بنهج متكامل لتحقيق تنمية محورها الانسان وتحقيق تنمية مستدامة، لا يكفي النمو الاقتصادي بحد ذاته ولا يمكن التفكير في حماية البيئة بمعزل عن عملية التنمية. فهدف التنمية هو تحسين رفاه الانسان ونوعية الحياة. وهذا يستلزم القضاء على الفقر، وتلبية الحاجات الأساسية لجميع الناس وحماية كافة حقوق الانسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. ويقتضي ذلك من الحكومات أن تطبق سياسات اجتماعية وبيئية فعالة، وأن تقوم بتعزيز وحماية جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية على أساس مؤسسات ديمقراطية قائمة على المشاركة الواسعة النطاق.

٤٥ - والاستثمارات في الصحة والتعليم والتدريب حاسمة بشكل خاص في تنمية الموارد البشرية ويجب السير فيها بحيث تتاح لكل فرد، رجلا كان أو امرأة، فرصة متكافئة للمشاركة بصورة فعالة ومنتجة في عملية التنمية. ومن الأمور المحورية في كل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحسين دور المرأة ومركزها ولا سيما تمكينها. وينبغي تجنب تحويل الموارد عن الأولويات والاحتياجات الاجتماعية وينبغي تصحيح هذا التحول حين يحدث. وينبغي أن تحمي من تخفيضات الميزانية البرامج والنفقات الاجتماعية الأساسية ولا سيما تلك التي تمس من يعيشون في فقر

والمجموعات المحرومة والضعيفة في المجتمع. وعند صياغة سياسات وبرامج التكيف الهيكلي وتنفيذها ينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان.

٤٦ - إن محور التنمية، كما ينبغي أن يكون، هو الإنسان. والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة، التي هي الإطار للجهود المبذولة من أجل تمتع الجميع بمستوى معيشة أفضل. ولما كان رفاه الإنسان يتوقف على جميع أوجه التنمية، فإن من الجوهري الأخذ بنهج للتنمية متعدد الأبعاد. ولذلك فإن صياغة أي استراتيجيات وسياسات وأي تدابير وطنية ودون اقليمية واقليمية ودولية لا بد أن تكون قائمة على نهج متكامل وشامل. وإننا بهذه الروح نضع هذه الخطة للتنمية. وجميع المجالات المحددة للعمل مترابطة ارتباطا وثيقا من أجل تنفيذ هذه الخطة.

- - - - -